خروج أم زبيدة ودخول محمد هاشم

عبد الحكيم حيدر

أموت وأعرف ماذا فعلت «أم زبيدة» في نظام عبد الفتاح السيسي، كي تظل رهن الحبس في السجون كل هذه السنوات؟ هل قرّر نظام السيسي، منذ البداية، أن يعاقب المساكين، كي لا يعاودوا الكرّة، ويرفعوا رؤوسهم مرةً أخرى في خير جنود الأرض الذين لم يسعوا يوماً إلى حكم مصر، هل لأن انكسار عينيها ذكّرهم بانكسار شعب مكسور أمام الطغيان منذ 7000 سنة، فكيف تجرؤ هذه المسكينة، وتتكلّم في ذلك الظلم الذي وقع عليها وعلى ابنتها وعلى ابنها؟ فهل أن لشعب مكسور أن يراجع الملوك والأباطرة والضباط في قسوتهم؟

سيدةٌ تذكّرك بجارتك التي تستدين من جارتها، وتعطي ابنها المجنّد لسنوات ثلاث الجنيهات كي يؤدي خدمته العسكرية، ويبحث له عن فرصة عملٍ هنا أو هناك أو يسافر إلى الخليج.

سيدة لم تتهرّب من دفع ضرائب قيمتها 665 ألف جنيه، كما فعلت هنا شيحة، ولم ترغب في أن توقف «ثورة في يناير»، كي يعبر الموتسكل إلى بيتها في المهندسين حاملاً الريش والكباب إلى ابن أختها، كما أرادت السيدة عفاف شعيب، ولا أخذت سرير السيدة المرحومة رجاء الجدّاوي وطردتها ونامت مكانها.

سيدة تذكّرك بالسيدات الطيبات في ريف مصر وصعيدها، ولكنها تضع تحت ضلوعها كرامةً تخصّها، وتخص ابنتها التي تم التنكيل بها نفسياً وبدنياً وإعلامياً على يد عمرو أديب الذي يوقع عقد عمله بالملايين أمام الشاشات مع تركي آل الشيخ، وهو في غاية البجاحة والسرور بتلك الملايين التي يحصل عليها من «كرامة» هؤلاء، بعدما يتم تخويفهم وقطع السنتهم داخل غرف الأجهزة الأمنية، ويلقاهم بكاميراته شبه متسمّرين. ولكن في جانب ما من «محجر العين» هناك كرامة تم اغتصابها تدين الكاميرات، وقابض الملايين من دماء مساكين، يتم التضحية بكرامتهم من أجل أن تزداد أرصدة هؤلاء الكذبة في البنوك، ويظل المساكين كما هم عبيداً فقط للبيادة، سيدة ممكن أن تراها في السوق تبيع بيض دجاجها أو دجاجاتها، لأن رمضان داخل عليهم أو المدارس، وهي تقوم بالبيع والعيال.

تعبٌ مركونٌ في نهاية محجر العين يذكّر بفقرا، مصر وتعبهم وصمودهم العجيب أمام لقمة العيش، ولا يحميك أبداً إلى مسلسلات يسرا أو فساتين ليلى علوي أو كعب حذائها الذي التوى تحت رجلها في 30/ 6، من جرّاء الزحف الثوري الهادر الذي عبر الكباري بالملايين من الورّاق والجيزة وأبو النمرس وفرشوط حتى ميدان التحرير، وكتب المخرجين القصائد في ذلك الكعب. واغلب أطباء مصر لم ينم ليلته إلا بعد الاطمئنان على العصب الذي ارتخى، فأدّى إلى ذلك الالتواء العظيم في كعب السيدة ليلى علوي.

سيدة كل ما يخرج من عينيها يقول لك: «أنا عملت إيه بس؟؟». لا تلاعبت بأموال البورصة، ولا هي المرأة الحديدية، ولا أخذت قرضاً وهربت، ولا أي شيء مسّ أمن البلد القومي، سيدة بسيطة تخرج من يومين من سجون السيسي، ومن المدهش أن يتم اعتقال الناشر والكاتب محمد هاشم بالأمس، فقيرة تخرج وكاتب وناشر تقدّمي يدخل. واحدة من الشعب تخرج وناشر من النخبة (يحسب فكرياً على الشعب) أيضاً يدخل. الآن هل وصلت النخبة الدرس؟ ألا فرق ما بين مسكينة وناشر طالما امتلك العسكر السلطة، وألا فرق ما بين مسكينةٍ كانت إيّدت محمد مرسي وناشر كان يقف مع ثورة يناير من أول يوم بالبطاطين والمأوى، ثم انحاز إلى 30/ 6 كما انحازت النخبة، ظنّاً منها أن محمد مرسي سيطفئ كل شموع الفرح والحضارة والحرية، وكانت أول غزوة منها هي احتلال وزارة الثقافة بمشاة الدفعية، وكان منهم للأسف محمد هاشم.

هل يستطيع الآن بهاء طاهر (مسمار احتلال وزارة الثقافة الكبير قامة وعلماً وإبداعاً وخلقاً والله) فقط أن يحمل شمعةً ليلاً، ويمشي بها أمام مكتبة مدبولي كما كان يفعل في أيام مرسي؟ خصوصاً أن محمد هاشم كاتب وناشر، وأن هذا يحدث في الغرب الذي عاش به بهاء، ردحاً من الزمن؟ لم الآن فقط، بعد اعتقال محمد هاشم، قد فهم بهاء طاهر ويسار وسط البلد ويسار (معركة بدر الصغرى لاحتلال وزارة الثقافة المصرية) في أول تحرّك لدبابات النخبة مختلطة بدبابات الجيش، أن الزواج كان على ورق بفرة؟

جواب بسيط لأسئلة قلقة

راتب شعبو

عندما نقول «الوطنية السورية»، هل نتكلّم في الواقع أم في الخيال؟ هل يوجد تعريفٌ محدّدٌ أو هوية معينة لهذا التعبير؟ هل توجد «وطنية سورية» لها عصبيةٌ ما تشدّ عناصرها، وتحمي حدودها؟ هل يمكن لسورية أن تكون «وطناً»، بما تعنيه هذه الكلمة من استقرار ورضى لأهله؟ ألم يكن ثمّة حظر قومي عربي على تعبير «الوطن السوري»، لفترة غير بعيدة، على اعتبار أن الصفة الوحيدة التي يحقّ لها أن تلحق بكلمة الوطن هي «العربي»؟ أليس ما يجمع السوريين هو القسر، أكان من حيث الحدود الفعلية «المفروضة» أم من حيث النظام السياسي «المفروض»؟ مع ذلك، هل تمكّن هذا القسر، مع الزمن، من صياغة «هوية سورية»؟ أم أنه، على العكس، أحيا الهويات غير السورية «مواطن». في مرحلتها السابقة لاستيلاء البعث، وولّد لديها تطلعات سياسية، وعزّزها، وولّد لديها نوعَ صغيرة «الوطنيات» كامنة، منها الإثني ومنها القومي ومنها الطائفي ومنها المناطقي؟ هل تكمن المشكلة في قسرية الحدود وأعتباطها، أم في قسرية الحكم السياسي واستبداده؟ إذا كان تعديل حدود بلدنا أمراً ليس في متناولنا، لاعتبارات عالمية خارجة عن إرادتنا، فهل يمكن لنظام سياسي ديمقراطي وعلماني في سورية، إذا تمكّنا من إرسائه، أن ينتج وطنية سورية غالبة؟

من بين الناس الذين يعيشون ضمن الحدود السورية المعترف بها دولياً، ما هي نسبة من يدفعه إلى العمل السياسي أو إلى الانخراط في الشأن العام، انتماؤه السوري أولاً؟ بطريقة أخرى، ما هي نسبة هؤلاء الذين يحملون في أذهانهم تصوراتٍ سياسيةً تطابق «الوطنية» ومن الناحية الأخرى، عبر تاريخ الدولة السورية، متى كانت المصلحة الوطنية السورية هي المحرك الفعلي للسلطة السياسية الحاكمة في سورية، بدءاً من أول رئيس جمهورية بعد الاستقلال، شكري القوتلي، الذي يصفه خالد العظم بالحاكم المستبد، ويقول عنه في مذكراته: «كان الدستور العوبة بيد حارسه، وقواعد الحكم الديمقراطي النيابي معطلة مهملة، وكان يعتبر البلاد السورية من جملة مخلفات المرحوم والده، فيصعب عليه أن يدّعي أحد بمشاركته في إدارتها أو أن يقف في وجهه معارضاً»، وصولاً إلى الرئيس المجرم الحالي الذي «خلف له المرحوم والده» هذه البلاد، وأوصلها مع نظامه «اللاحم»، بحسب توصيف موفق للصديق الفنان عبد الحكيم قطيفان، إلى حضيضٍ لا سابق له؟

في المرحلة الديمقراطية السورية الوجيزة التي تزيّنها كتب التاريخ بالمديح، رقّ الشعور بالوطنية السورية إلى حدود أن سورية أنكرت ذاتها أو نسيت نفسها وارتمت في الحضن المصري، وتخلّت حتى عن اسمها لتكون مجرّد «إقليم» وليصبح رئيسها (القوتلي نفسه) مجرّد «مواطن». في مرحلتها الديمقراطية، تنكّرت سورية «الوطنيتها»، ومنحت قلبها لبطل خارجي لم يحز أي زعيم سياسي سوري في كل تاريخها، على ما حازه ذاك البطل المصري من حب السوريين. وفي مرحلة السيطرة الأسدية المديدة، جرى تزييف الوطنية السورية، لتكون مطابقة «لسورية الأسد»، وكان أن حرق هذا التزييف الأرض التي يمكن أن تنبت عليها بذور الوطنية. ظلت الوطنية السورية في المفارقة الأبرز في تاريخ سورية منذ نشوئها، فهي الوجود الأقوى في الواقع (لا حقيقة سياسية للسوريين أقوى من حقيقة وجودهم ضمن حدود سياسية معينة تشكل المحل السياسي المشترك لهم)، وهي الوجود الأضعف في الذهن (قليل من السوريين المشتغلين في الشأن السياسي، من كل التوجهات الفكرية، يحترمون الواقع السياسي السوري، ولا يطمّحون إلى ما هو أبعد منه، وقليلون منهم ينطلقون من مبدأ المساواة الفعلية بين السوريين، الغالبية يُضمرون تمييزاً ما، ويسعون إلى سيطرة شريحة اجتماعية تحت عناوين فكرية فضفاضة).

(كاتب سوري)

«أيا صوفيا» مسجداً... ملاحظات أساسية

ماجد عزام

الحديث بداية، للدقة، عن قرار المحكمة العليا الإدارية العليا في تركيا، يوم الجمعة 10 يوليو/ تموز الجاري، إعادة متحف أيا صوفيا مسجدا، كما كان خمسة قرون تقريبا، لا عن تحويل أيا صوفيا من متحف إلى مسجد، كما يتحدث بعضهم. والمحكمة هذه (مجلس الدولة) هي أعلى محكمة مختصة في تركيا، وفحصت القضية سنوات، وراجعت آلاف الوثائق. وقد اشتمل قرارها تسجيل مبنى أيا صوفيا في سند الملكية (الطابو) ضمن وقف السلطان محمد الفاتح، ولا يجوز قانونا تغيير الصفة والمكانة وبناء عليه نفذ الرئيس، رجب طيب أردوغان، الحكم القضائي، ناقلاً مرجعية المبنى وملكيته إلى مجلس الشؤون الدينية، وبالتالي إعادته إلى مسجد كما كان حاله مئات السنين.

قضة الطابو شائقة هي الأخرى، حيث كتب السلطان محمد الفاتح، في ما يشبه الوصية، ومستشعراً بحسّه، القيادي والتاريخي، ما حدث بالضبط أن المبنى هو مسجد «ضمن الوقف»، أو حتى السكوت عنه. حتى أنه لعن من قد يقوم أو حتى يفكر بفعل ذلك، وهو السند نفسه الذي استندت إليه المحكمة في حكمها التاريخي قبل أيام، والذي ألغى قرار مجلس الوزراء التركي، واتخذه في العام 1934 الرئيس السابق مصطفى كمال أتاتورك، وكان قرارا سياسيا اتخذ ضمن توجه عام للدولة، ولم يتعرض للفحص أو المراجعات القانونية، كما لم يمر أصلاً في بيئة ديمقراطية مؤسساتية، مثل قرارات أحادية جبرية وقهرية أخرى فرضها أتاتورك على الدولة والشعب التركيين، مثل إلغاء الخلافة العثمانية ووقف استخدام الحرف العربي في اللغة التركية، والاستعاضة عنه بالحرف اللاتيني، وقطع صلات تركيا الحضارية التاريخية العميقة والممتدة قرونا مع الشرق العربي الإسلامي، لصالح العلاقة مع الفضاء الحضاري الغربي. وقد زعم أتاتورك أنه يريد جعل أيا صوفيا إرثا للإنسانية جمعاء، وهذا لا يقتضي بالضرورة تحويله إلى متحف، لأن عديدا من المباني والمؤسسات ودور العبادة الإسلامية والمسيحية تعتبره إرثاً للإنسانية، وما كان يستلزم الأمر تغيير الصفة بشكل أحادي جبري وغير قانوني، كي تصبح كذلك. ومن هنا، تأتي أهمية الحكم الذي أعاد الاعتبار للقانون والمؤسسات، مكرّساً، من جهة أخرى، فكرة أن ما فرضه أتاتورك بشكل أحادي جبري وقهري يتم تصحيحه، ولكن بشكل ديمقراطي قانوني ومؤسساتي.

كانت إعادة أيا صوفيا مسجدا حلماً ومطلباً شعبياً في تركيا لعقود، وتحدّث الرئيس أردوغان عنه عندما انتخب رئيساً لبلدية إسطنبول قبل نحو ثلاثة عقود. ولكن ما كان بالإمكان تحقيق ذلك بشكل فوري أو جبري وصادم، أو غير قانوني كما فعل أتاتورك نفسه، وإنما بشكل ديمقراطي، وضمن سلّة أولويات، مع الانتباه إلى أن 12 سنة استغرقتها أردوغان لإعطاء حرية لبس الحجاب في المدارس الإعدادية والمؤسسات الحكومية، و20 سنة تقريباً لإعادة أيا صوفيا إلى مسجد، وهو أمر ما كان بالإمكان فعله خلال السنوات الماضية، بقرار إداري من مجلس الوزراء المنتخب، وليس التابع لنظام الحزب الواحد، كما فعل أتاتورك، غير أن البيئة وسلّم الأولويات لم تكن مناسبة أبداً، تحديداً الداخلية منها.

وفي ما يتعلق بقرار المحكمة، بدا لافتاً ترحيب المعارضة بشقيها، أي رفاق أردوغان السابقين وخصومه الحاليين الرئيس عبد الله غل ورئيس الوزراء السابق رئيس حزب المستقبل أحمد داود أوغلو، ونائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد السابق وأحد أبرز زعيم حزب الديمقراطية والتقدم، علي باباجان، وخصومه الدائمين من اليمين واليسار، زعيمة حزب الجيد القومي (اليميني) ميرال أكشينار، ومرشح حزب الشعب الجمهوري اليساري للانتخابات الرئاسية الماضية، محرم انجي. اختلفت اللغة بين الجانبين، على الرغم من التوافق على تأييد الحكم طبعاً. تحدّث رفاق أردوغان السابقون بلغة شبيهة بلغته لجهة تقديم التهنئة للشعب التركي، بعد تحقيق أمل هذا الشعب وحلمه، واعتبار هذا إنجازاً لحكم القانون والمؤسسات.

أما المعارضون الدائمون فتحدثوا بلغة سياسية بحتة، أكشينار مثلاً هنأت أردوغان، واعتذرت له، بعدما زعمت أنه لن يستطيع مواجهة الضغوط وتنفيذ

> كانت إعادة آيا صوفيا إلى وضعه الطبيعي مسجداً مسالة وقت، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل عقدين

حكم القانون وإعادة آيا صوفيا إلى مسجد، علماً أن المزاج القومي مؤيد بشدة طبعاً لقرار الرئيس. أما محرّم أنجي فتحدّث عن دعم القرار من زاوية وطنية، وأنه شأن سيادي تركي خاص بالمؤسسات المعنية، ولا ينبغي لأي أطراف خارجية التدخل به.

وفي إعلانه القرار، كان الرئيس أردوغان حريصا على إظهار عدة أمور رمزية وجوهرية، منها وصية أو سند وقف مسجد آيا صوفيا بتوقيع السلطان محمد الفاتح، وصورة شهيرة لصحن المسجد بعدسة مصور تركي، وإغنية خاصة أيضاً من غناء مؤدٍّ تركي وتلحينه. أما في الجوهر فتحدث الرئيس عن الانتصار للقانون والمؤسسات والانعتاق وتحرير الإرادة والمكان، واعتبار المناسبة عيدا ومصدر فخر للأتراك والمسلمين، مع التركيز على استمراره مفتوحاً أمام مواطني العالم من دون استثناء، والحفاظ عليه إرثا حضاريا للإنسانية جمعاء.

وقد جاءت ردود الفعل الدولية متوقعة ومسيّسة، وستتلاشى وتخفت مع الزمن، خصوصا مع التأكيد أن القرار شأن سيادي وداخلي تركي، كما على الحفاظ على معالم المكان واستمرار أبوابه مفتوحة أمام السياح والزائرين، تماماً كمسجد السلطان أحمد «مسجد القبة الزرقاء» البديع والمجاور. وفي كل الأحوال، كانت إعادة آيا صوفيا إلى وضعه الطبيعي مسجدا مسألة وقت، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل عقدين، غير أن الاستخلاصات والعبر هنا كثيرة أيضاً، وتتعلق بترتيب الحكم الرشيد سلم الأولويات، وإعادة بناء المؤسسات بشكل سلمي وديمقراطي، بما فيها التعديلات الدستورية التي حجمت العسكر ومنعهتم من التأثير على الحياة السياسية، ثم إخضاعهم للقيادة المنتخبة، كما الحال في أي نظام ديمقراطي، وعدم خوض معارك فاشلة داخلية وخارجية، أو القيام بخطوات واتخاذ قرارات لا يمكن تنفيذها أو الدفاع عنها، ومواجهة الضغوط الخارجية تجاهها. وفي الجوهر، وفي السياقات السياسية القانونية والمؤسساتية، لا يختلف الأمر عن تنفيذ عمليات عسكرية خارجية في سورية، أو توقيع التفاهمات البحرية والأمنية مع ليبيا، والتدخل لدعم حكومة الوفاق الشرعية في طرابلس، والدفاع عنها، كما عن المصالح التركية المتماهية مع مصالح الليبيين والعرب شرق المتوسط. وعموماً يمكن وضع المعطيات السابقة جميعها في سلة واحدة، عنوانها حكم القانون والمؤسسات والقيادة الديمقراطية المنتخبة التي تدافع عن آمال مواطنيها في الداخل والخارج، وحقوقهم ومصالحهم.

(كاتب وباحث وإعلامي فلسطيني)

لبنان... مائة عام من الأوهام

دلال البزري

صار عمر لبنان اليوم مائة عام. من وقت إعلان الجنرال الفرنسي غورو، عام 1920، عن تأسيسه، بضم «صغيره»، جبل لبنان، إلى الأطراف المشرقية المجاورة له، المتهمة، وفي عصر يحتاج كباره إلى «الدول» و«الأمم» لكي يعرف كيف ينظّم صراعات كباره. مائة عام. منذ البداية، نشأ لبنان على أوهام كبيرة وصغيرة، تفاعلت كيميائياتها مع بعضها، فمنح للبشرية تجربة فريدة في معنى الخطيئة الأولى التي يمكن لجماعة من البشر أن ترتكبها بحق نفسها؛ فتُقصي نقيض معانيهم، وبطريقة منهجية، دولة لها دستور وقوانين تديرها طوائف، بقيادة طائفةٍ واحدة، مداورة، بحسب «ميزان القوى» الخارجي. لا تكتفي هذه القيادات بانتهاك قوانينها نفسها، غير العادلة أصلاً، من أجل أن تستمر على قيد سلطتها. إنما تخترع لها، على مرّ السنوات، أعرافاً جديدة، تحوّل الطائفية التي قسمت الخيرات على أساسها، إلى حصن منيع يحفظ هذه الأوهام من الزوال أو الاضطراب.

تحصل في هذه الجمهورية انتخاباتٌ نيابية، ولكن ولا مرّة على أساس قسمة بين مواطنين أصحاب مشروع أو رأي، بل كلٌّ حسب عزوة طائفته وقدراتها على تدجين الجمهور الناخب: بالزبائنية والرشوة والرشوات المتفاوتة القيمة، تراوح بين وظيفةٍ عليا أو دنيا في الدولة وشقّ طريق ذي مترين توصل إلى القرية.

وهي «قسمة» نمت مع الوقت، واستقرّت على ما بات يُعرف اليوم بـ«المحاصصة». ليس بين الطوائف نفسها، إنما بين الذين نجحوا بالركوب على أكتافها. وكان لا بد من اختراع فكرة تحفظ هذه «القسمة» من التآكل، فكانت «الديمقراطية التوافقية»، مُفخرة لبنان، التي تلفي كل إشارة ديمقراطية: من المنافسة إلى التصويت إلى نقاش البرامج إلى المحاسبة .. إلخ. نوع من الإرغام على التواطؤ غير الديمقراطي، حفاظاً على نعمة الغلبة.

وبما أن هذا الكيان لا يمتلك أسسا اقتصادية للاكتفاء الذاتي أو التبادل التنّدي مع الدول الأخرى، المجاورة منها والبعيدة، فلكل طائفة «راع» محلي، عربي وغربي، يدعم زعيمها، طمعاً بموطئ قدم له في هذه البقعة الجميلة الاستراتيجية، المختلفة عن محيطها بشعبها الجبار وودياتها السحيقة وينابيعها الوفيرة وجبالها الشاهقة، على مرّ السنوات أيضاً، تبدّل الداعمون، كان منهم الجدّ والمعادون لتراجعهم. لكن الوظيفة بقيت، وتحوّل لبنان إلى دولة برّانية، تُترجم صراعات الأمم على أرضها؛ مرة سلمياً ومرات بالسلاح. لا بحكم أن الأوضاع إذا انفجرت فسوف يحكم الإسلاميون. وهؤلاء، وفقا لهذه الرؤية، أخطر من حسني مبارك. انطلقت محاولات الاستمالة والاستيعاب وإقناع بعضهم بأن التقارب مع السلطة ممكن بوصفهما خصماً ثانوياً في ظل وجود الاتجاهات الإسلامية، والتي اعتبروها كتب عنه محمد منير وآخرون في حزب التجمع. ودعت كتلة من أعضائه الخصم الرئيسي لما ينفذه من سياسات ضد مصالح الجماهير، وأن التجمع ليس في حالة اختيار جبري بين الحكم والإسلام السياسي، وإنه يسعى إلى إقامة الديمل الديمقراطي الثالث، عبر التحالف مع قوى اليسار. بعد مرور عقد، عادت أطروحات التناقض والخصم الثانوي والأساسي، وبشكل أكثر وضوحا وانتهازية، تخطّت قوى اليسار، ليتم تشكيل مواقف جماعية مؤيدة للسلطة، انطلاقا من أن التناقض الثانوي تمثله «السلطة» بينما الأساسي تمثله «قوى الإسلام السياسي». وهذا هدفه الرئيس اصطفاف القوى السياسية الأخرى وغيرها بجانب السلطة، غالبا يسمّونها الدولة لمزيد من التشويش. يفسر هذا المنطق جانبا من تحفظ قوى يسارية وناصرية على التصريح بأي موقفٍ معارض لسياسات السلطة، بل والميل إلى انتهاز أي فرصة للثناء على السلطة، وتأييدها، عبر بيانات رسمية.

(كاتب مصري)

وقائع موت معلن لصحافي حر

عصام شعبان

قبل رحيله بشهر، بث الصحافي المصري محمد منير فيديو قائلا «لا قيمة للعيش إلا بكرامة، ولا قيمة للحياة بنفس عبد عاجز». كلماته عنوانها «آخر كلام»، وكأنه يكتب رسالته الأخيرة، وهي لم تكن وحسب ردا على تهديدٍ بالقبض عليه، أو ما تحسب له من حملات تشويه تلي ذلك، بهدف أن المعارضين ليسوا دعاة حرية، بل وزملائه الفخر والاعتزاز بهذا النموذج.

مواقف منير أخيرا امتداد لتاريخه، مدافعا عن الحقوق والحريات في أزمنة ممتدة من عمر السادات حتى جولته الأخيرة والتي أظهر فيها بسالةً في مواجهة تهديدات بالسجن، معلنا قبلها «إذا كان للعمر بقية فسوف أموت بكرامة»، يتصل ذلك بمسار قانوني، كي تصبح كذلك. ومن هنا، تأتي أهمية الحكم الذي أعاد الاعتبار للقانون والمؤسسات، مكرّساً، من جهة أخرى، فكرة أن ما فرضه أتاتورك بشكل أحادي جبري وقهري يتم تصحيحه، ولكن بشكل ديمقراطي قانوني ومؤسساتي.

كانت إعادة أيا صوفيا مسجدا حلماً دونها. وحتى في ظل أزمته الصحية، خاطب نقابة الصحافيين «لا أتسول حقي في العلاج، اطالب النقابة بمساعدتي وترتيب دخولي مستشفى، وسداد القيمة من بدل التدريب». هكذا كان معتزّا بذاته وأفكاره، ظل صامدا، ساخرا ومعارضا وناقدا، مباشرا وبسيطا في تعبيراته، وطيبا وبشوشا، تاركا لأسرته وأصدقائه مواقف منير أخيرا امتداد لتاريخه، مدافعا عن الحقوق والحريات في أزمنة ممتدة من عهد السادات حتى جولته الأخيرة والتي أظهر فيها بسالةً في مواجهة تهديدات بالسجن، معلنا قبلها «إذا كان للعمر بقية فسوف أموت بكرامة»، يتصل ذلك بمسار قانوني، كي تصبح كذلك. ومن هنا، تأتي أهمية الحكم الذي أعاد الاعتبار للقانون والمؤسسات، مكرّساً، من جهة أخرى، فكرة أن ما فرضه أتاتورك بشكل أحادي جبري وقهري يتم تصحيحه، ولكن بشكل ديمقراطي قانوني ومؤسساتي. كانت إعادة أيا صوفيا مسجدا حلماً

> طلب محمد منير إذا مات أن يُكتب في سيرته «شارك في ثورة يناير بصدق»

النيل ودجلة والفرات... لا تنبع من الجنة

ياسر أبو هلالة

تنتشر في كتب التراث العربي أساطير عن أنهار دجلة والفرات والنيل، منها أنها تنبع من الجنة. وهذا يكشف أهمية تلك الأنهار التي نشأت حولها كبرى حضارات العالم القديم، وعجز الإنسان القديم عن تفسير تلك المنحة الربانية. في تاريخنا الحديث، تأكد أن تلك الأنهار لا تنبع من الجنة، وبدا أنها تنبع من جهنم، فدولتا المنبع، إثيوبيا وتركيا، لا تكفّان عن سرقة مياه الأنهر العربية وتعطيش الشعوب والتحكّم بها من خلال شربة الماء. بعيدا عن الاستقطاب السياسي، وتفاصيل المفاوضات القائمة بين إثيوبيا ودولتي المجرى والمصب، السودان ومصر، يجدر بالعالم العربي أن يقدّم مقاربةً مختلفةً مع دول الجوار، تقوم على حسن الجوار والمصالح المشتركة. وإن كان اللغم المصري الإثيوبي انفجر واستدعى تدخل ترامب، فإن الألغام بين العراق وسورية من جهة وتركيا من جهة أخرى مرشّحة للانفجار، ولا يمنعها إلا ضعف الدولتين وانشغالهما بالحروب الداخلية. التناوش ونعترف بأن تلك الأنهار ليست مسجلةً باسم العالم العربي، وأن القانون الدولي يمنح دول المنبع حقوقا لا تتنازل عنها لدول المجرى والمصب، وأن أي خلافٍ من الممكن أن يحلّ بالتحكيم الدولي، أو بالتفاهم السياسي، بعيدا عن العنتريات وصناعة الأعداء، وأن العقد الأخير يقدر ما شهد تطورا سياسيا واقتصاديا في تركيا وإثيوبيا شهد انهيارا في دول المجرى العربية: السودان ومصر وسورية والعراق.

في الدول العربية التي تجري فيها الأنهار العظيمة يوجد انهيار في البنية التحتية والزراعة. تلك الدول تواجه مشكلات تصدير بسبب تلوث المياه، وتضيع معظمها هدرا وتسرّبا بسبب انهيار البنية التحتية في شبكات المياه الزراعية والشرب والصرف الصحي. تستطيع مصر بدلا من المشاريع الكبرى الدعائية، مثل تفريعة قناة السويس، تأهيل وبناء شبكات المياه، ومن خلال وقف التسرّب والهدر والتلوث، تستطيع أن تغطي العجز الذي يسببه نقص التدفق والجفاف. لقد اعتمدت القيادة المصرية على موقفها المتواطئ مع «صفقة القرن» لتأمين ضغط أميركي على إثيوبيا، وهذا ما حصل. لكن القيادة الإثيوبية لم ترضخ، كما كشف رئيس جنوب أفريقيا الذي كان يفضل أن تحل الأزمة في السياق الأفريقي. تستند القيادة الإثيوبية إلى رأي عام مساند، وتمكّنت من تحقيق إصلاحات سياسية أراحت البلد، ووضعتها في مكان مريح في سياسته الخارجية، بخلاف القيادة المصرية المستنزفة في مواجهة داخلية مع المعارضة، وخارجيا في ليبيا وغيرها. بالنتيجة لا تستطيع مصر إرغام إثيوبيا على حل. تستطيع إقناعها بالتفاهم، بناء على مصالح مشتركة. وهذا ينطبق على تركيا، فالعراق في غنىً عن خوض مواجهة عبثية معها. بإمكانه أن يستفيد من القدرات التركية في تطوير الزراعة وشبكات المياه زراعةً وشربا، ومعالجة النقص والتسرب والتلوث. والاتراك لا يريدون، في النهاية، للعراق أن يموت عطشا. وهذا ينطبق على سورية التي تعاني من تدمير أوسع للبنية التحتية.

المؤسف أن الحالة الوحيدة التي فيها حرب مياه حقيقية مع الاحتلال الإسرائيلي يتم حل المشكلات معه بالتفاهم والاتفاقات والمشاريع المشتركة. مع أنه استولى على حقوق الفلسطينيين في المياه، وأجل التعامل معها إلى الحل النهائي الذي لا يأتي. في موازاة ذلك، لا ينقطع الحديث عن مشروع قناة البحرين، الأحمر والبحر الميت، وهو مشروع أردني فلسطيني إسرائيلي مدعوم أميركيا ودوليا. لإنقاذ البحر الميت الذي ينقص كل عام بسبب سرقة إسرائيل 600 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، جهارا نهارا، منذ أكثر من نصف قرن.

حسابات واقعة آيا صوفيا

محمد أحمد بنّيس

لا يخلو قرار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تحويل متحف آيا صوفيا في إسطنبول إلى مسجد من دلالات صراع الهيمنة في المنطقة، فالقرار لم يكن معنياً بواقعة التحويل في حد ذاتها، بقدر ما كان يتطلع إلى استخلاص عوائده السياسية والاقتصادية، داخل تركيا وخارجها. من ناحية، يشكل القرار جزءاً من التجاذبات الداخلية، خصوصا بعد خسارة حزب العدالة والتنمية رئاسة بلدية مدينة بحجم إسطنبول، بكل أهميتها السياسية والاقتصادية والثقافية. ولا شك أن استعادة آيا صوفيا هويتها الإسلامية (العثمانية) ينطوي على قدر غير يسير من التوظيف السياسي والانتخابي للواقعة؛ فالرئيس التركي تنتظره معركة انتخابية مصيرية (2023). و«إنجازٌ» في حجم تحويل كاتدرائية إلى مسجد سيكون له تأثير بيّن داخل الكتلة الناخبة لحزبه التي يحتفظ داخلها أردوغان بنفوذ واسع، على الرغم من اتساع القاعدة الاجتماعية للمعارضة التركية. وفي ذلك دغدغة للمشاعر الدينية لهذه الكتلة التي ترى في قراره إعادةَ اعتبار، تستحق التقدير، للتراث الإسلامي في تركيا الذي تعرّض، وفق منظورها، لتهميش ممنهج منذ إلغاء نظام الخلافة (1924). من ناحية أخرى، يبدو الاتحاد الأوروبي، والغرب عموما، معنيا بهذا القرار. ومعلوم أن تركيا تقدّمت بطلب للانضمام للاتحاد منذ عقود. ولتحقيق ذلك، سعت إلى تكييف نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي مع منظومة القيم الغربية، فألغت مبدأ إسلامية الدولة من دستورها، وأكّدت على علمانية نظام الحكم، وتبنّت نمط الحياة الغربية بشكل شبه كامل. ومع ذلك كله، لم يُقلع الأتراك في إقناع الاتحاد بالانضمام إليه، على الرغم من التنازلات التي قدموها. وبمرور الوقت، صاروا موقنين أن رفض الاتحاد انضمام بلادهم إليه سببه التخوف من تهديد تركيا، ذات الأغلبية المسلمة والجذور العثمانية، الهوية المسيحية لأوروبا. ومن هنا، يكتسي قرار أردوغان دلالته باعتباره رسالة سياسية إلى الاتحاد، كما لو أنه يلوّح بعزمه على الاستثمار في الإرث العثماني (الإسلامي)، بما يحيل إليه من توترات تاريخية ودينية وهوياتية، تجد مصدرها الرئيسَ في الاحتكاك التاريخي الطويل بين الأتراك وأوروبا، والذي بدأت فصوله بسقوط القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح (1453).

إقليمياً، يبدو قرار أردوغان جزءاً من الاستقطاب التركي إزاء سياسات المحور السعودي الإماراتي المصري، خصوصا في ليبيا التي يسعى هذا المحور إلى تحويلها ساحةً أخرى لتوليد النزاعات والحروب التي من شأنها إنهاك الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وإذا كانت محاربةُ الإسلام السياسي المعتدل، وضربُ فاعليته التنظيمية والسياسية، يتصدّران سياسةَ هذا المحور في المنطقة، فإن واقعة آيا صوفيا تمثل انتصارا معنويا ورمزيا للإسلاميين، في مواجهة الاستبداد الجديد الذي يحظى بدعم هذا المحور. فالقرار، وإن كان بلا عوائد سياسية مباشرة، على ما يبدو، إلا أنه قد يمثّل، بالنسبة لتنظيمات الإسلام السياسي، متنفسا معنويا لإثبات الذات أمام إصرار السعودية والإمارات ومصر على استئصال شأفتها.

بالطبع، هناك تكاليف لقرار أردوغان، يُفترض أنه واع بها، فتحويل آيا صوفيا مسجدا يعيد إلى الواجهة فصولا من التوتر الديني والعرقي والهوياتي الذي أعقب الصعود السياسي للعثمانيين وتوسعهم في منطقة البلقان وشرق أوروبا، أبرزها تحويل العثمانيين الكنيسة (المنتمية للتراث البيزنطي المسيحي) إلى مسجد في منتصف القرن الخامس عشر. قبل أن يحوّلها مصطفى كمال أتاتورك إلى متحف (1935)، في سعي منه إلى تكريس خياراته العلمانية. وبهذا، ينقل أردوغان الواقعة، عن قصد أو غير قصد، إلى منطقةٍ تكون فيها الغلبةُ لهوية دينية وثقافية معينة، دون غيرها من الهويات التي ساهمت في تغذية التنوّع الذي يُفترض أن آيا صوفيا ترمز إليه. ولعل من شأن ذلك أن يساعد على تكريس التنميط الثقافي الذي يتعرّض له المسلمون، سيما في ما يتعلق بسردية عدم تسامحهم إزاء الآخر، ونبذهم الاختلاف والتنوع، وهو ما سيغذّي تنامي الإسلاموفوبيا، ويمنحها هوامش لتدوير مقولاتها وتسويقها، ويُضاعف، بالتالي، من متاعب الجاليات المسلمة في الغرب، التي تتطلع فتاتٌ عريضةٌ منها إلى اندماج سلس وغير مكلف في المجتمعات الغربية.

(كاتبة لبنانية)

كاريكاتير عماد حجاج

مأزق فلسطيني لا يشبه غيره

كمال عبد اللطيف

تتيح لنا متابعة التحولات الجارية في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التأكد من استمرار إسرائيل في تعزيز سياستها الاستعمارية، وذلك بتوسيع مسلسلات الاستيطان وتوسيع مظاهر العنف والعنصرية، وقد تحوَّلا إلى سمتين ملازمتين لسياساتها. يحصل ذلك خارج مقتضيات اتفاقية أوسلو، وما ترتب عنها من إجراءاتٍ في ملف التسوية السلمية، بين سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع ودولة الاحتلال. ومقابل التصعيد الإسرائيلي، يتشكَّل مأزق فلسطيني، مرتبط بصفقة القرن ومشروع ضم أراضي الأغوار ومستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل، حيث أصبحنا نُعاين نتيجة ذلك درجات الذهول القصوى التي لحقت قيادة منظمة التحرير الفلسطيني، والمتقلدين زمام سلطة الحكم الذاتي. أصيب الجميع بالذهول، وهم يشاهدون كثافة الهجومات الجديدة التي يتعرّض لها الفلسطينيون، بعد تعطيل مسارات السلام المترتبة عن متاهة أوسلو.

لم يعد الفاعل السياسي الفلسطيني يمتلك اليوم القدرة على الوقوف والنظر والمبادرة، وانخرط في لحظة انقباض أفقدته القدرة على الإدراك والتمييز. نتبيَّن علامات ذلك في البيانات الخجولة التي عبَّر فيها الفلسطينيون وبعض التنظيمات المدنية العربية، عن مواقفهم المبدئية من أشكال التصعيد الإسرائيلي، في وقتٍ نتصوَّر أننا في أمَسّ الحاجة إلى مواقف تسمح بتحريك ما لحق القضية من صمت وتراجُع عن الحدود الدنيا من المواقف والمبادرات التي تمنح أُفُقَها التحرّري دينامية سياسية جديدة، تقلصت حدود الجدل السياسي في الفصائل الفلسطينية، وعمّت مظاهر الإنهاك والوَهَن عربياً وفلسطينياً.. وضمن هذا السياق، أفترض أنه لم يعد في الوسع القول، في موضوع تحوُّلات القضية الفلسطينية، ما أشبه اليوم بالبارحة! فنحن نواجه اليوم مأزقاً سياسياً جديداً، في شروط وسياقات تختلف عما عهدناه، في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن.

استنفد الفاعل السياسي المناهض والمقاوم والمنتفض والصامد، ضد الاحتلال الاستيطاني الصهيوني كثيراً من أدواته، كما استنفدت الأجيال التي تواصل حمل مشعل المقاومة وراية التحرير بعده، أدواتها وخطاباتها، وركَنت ما تبقى من أسلحتها.. ولم يحصل التقدّم المنتظر، لا في مسألة التسوية السلمية، ولا في مسألة المواجهة بالمقاومة. توقفت التنظيمات المدنية العربية عن إسناد القضية الفلسطينية، الأمر الذي مكَّن إسرائيل وداعمي مشروعها الاستيطاني، من اختراق أنظمة عربية عديدة بكثير من السهولة، فتضاعفت درجات الذهول، وأصبحت تشمل أغلب الأنظمة العربية.

توقف المثقفون الطلائعيون المؤمنون بعدالة القضية عن التفكير في مآلات المشروع الوطني الفلسطيني، خارج التخندقات التي رسمتها فصائل منظمة التحرير منذ سنوات، إلا أن القضية لا تزال قائمة، وهي قضية شعب وتاريخ وحروب ومعاهدات، عَمَّرت قرناً كاملاً بحسابات وَعْد التأسيس سنة 1917. وهي تحتاج اليوم إلى جدل سياسي جديد، مكافئ لمختلف تجليات المأزق المركَّب الذي يعرفه واقع القضية اليوم، وتعرفه مظاهر التمزق والتخندق السائدة في المشرق العربي، جدل يناسب التحوّلات الفلسطينية والعربية، تحوُّلات ما بعد الثورات العربية والثورات المضادَّة، إضافة إلى التحوّلات التي تعرفها القِوى الإقليمية والدولية في المشرق العربي، وقد انخرطت جميعُها في لعبة المصالح، نقول هذا، لعلنا نفتح أعيُنَنا على ما يجري، حتى لا يزداد المأزق ضيقاً، ويتحول الذهول إلى حالةٍ قارّة.

لا وقت للبكاء ولا لنفض اليد، حتى ولو اقتضى الأمر الانخراط المؤقت في لحظة كمون، لحظة تُشَكِّل في أزمنة حركات التحرُّر مناسبة للمواجهة والسؤال، مواجهة الذات والمصير، ورسم آفاق الطريق المنتظر.. نقصد بذلك اقتناص مناسبةٍ تاريخية للتفكير مجدّداً في المشروع الوطني الفلسطيني، وشروطه الجديدة وأدواته المطلوبة، وكذا الخطابات المناسبة لسياقات ما أصبح يحيط به اليوم من تحوّلات، التفكير في أدوار منظمة التحرير ووظائف سلطة الحكم الذاتي، أي التفكير في مختلف التحولات والمؤسسات والأهداف.

نتعلم من تجارب التحرر والتحرير في التاريخ أنه بإمكان الشعوب المستعمرة أن تواصل ابتكار أساليب النضال والمقاومة التي تُمَكِّنُها من مغالبة ما يصيبها من ذهول ووَهَن، لتواصل الوقوف والتصدّي لكل من يريد إبادتها.. والتصعيد الإسرائيلي اليوم، كما يتجلى في مشروع الضَّمّ المُعلن والمؤجل، يكشف النَّهَم الإسرائيلي المتزايد لامتلاك ما تبقَّى من أرض فلسطين.

> بإمكان الشعوب المستعمرة أن تواصل ابتكار أساليب النضال والمقاومة التي تُمَكِّنُها من مغالبة ما يصيبها من ذهول ووَهَن

لا تتردد إسرائيل، وهي تواصل سياستها الاستيطانية، وترويج أوهام الازدهار بأموال الخليج العربي، في التصريح «بصفقة القرن» مستعيدةً وُعُود «الشرق الأوسط الجديد». نُعاين ذلك في موضوع مواصلة تطوير صوَر اختراقها بلدان الخليج العربي، وذلك بتوسيع وتائر التطبيع وتشريعها، فقد انتقلت هذه الوتيرة من مجالات الاقتصاد والمخابرات والسياحة إلى الطب والبحث العلمي، وذلك على هامش جائحة كورونا. وهي تجد في الدعم الأميركي لمخططاتها ما يقدّم لها السند المناسب، خصوصا وأن الولايات المتحدة الأميركية تنخرط في المشاركة والتخطيط لتحوُّلات كثيرة جارية في الخليج والمشرق العربيين، حيث تقوم بأدوار مركّبة ومتناقضة بين أصدقائها في الخليج، من أجل إفراغ المشروع الوطني الفلسطيني من أفقه التحرّري، ومواصلة الدعم اللامشروط لإسرائيل.

نتصوَّر أن مأزق الراهن الفلسطيني يطرح جملةً من التحديات القابلة للتعقل والمواجهة، وهي تقتضي أولاً، تجاوز حالة الذهول القائمة اليوم، حالة الانقسام المعلنة، وهي أحوال معتادة في التاريخ. كما نتصوَّر أن الرصيد النضالي للشعب الفلسطيني وللقوى العربية والدولية، المؤمنة بعدالة القضية الفلسطينية، لا يمكن أن يتواصل أمام الاندفاع الإسرائيلي الأميركي المتزايد.. ويمكن الانطلاق في بناء برنامج استعجالي لمواجهة المأزق الجديد، برنامج يوقف الغطرسة المتواصلة لدولة الاحتلال، ويعيد الأمور إلى سياقاتها التحرّرية المُقاوِمة.. الأمر الذي يعيد التوازن إلى الفعل والخيارات الفلسطينية. ولعل الفاعل السياسي الفلسطيني، عندما يتجاوز لحظة الذهول، يعرف أكثر من غيره أن غياب ما يتطلع إليه مما ذُكر، سيضاعف مسؤولياته في زمن لاحق.

(كاتب مغربي)

فلسطين بين الحلم والوهم

عادل سليمان

نجح الصحافي اليهودي النمساوي، تيودور هرتزل، في 29 أغسطس/ آب عام 1897، في عقد أول مؤتمر عالمي جمع ممثلين للجاليات اليهودية في العالم، في مدينة بازل السويسرية. استمر المؤتمر ثلاثة أيام، وكان هدفه الرئيسي الاتفاق على «إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، يضمنه القانون العام». وانتهى المؤتمر بإقرار «برنامج بازل» لتحقيق ذلك الهدف، من خلال إقامة «المنظمة الصهيونية العالمية»، واختيار هرتزل أول رئيس لها، وتشكيل جهاز تنفيذي لها هو «الوكالة اليهودية»، وتحدّدت الأهداف: تشجيع يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين. تنظيم اليهود في العالم، وجمعهم حول هدف إقامة الوطن القومي في فلسطين. السعي إلى كسب تأييد دول العالم، خصوصا الكبرى، لكسب الشرعية الدولية لفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين. على أن تجمع الوكالة اليهودية الأموال في صندوق قومي لتمويل عمليات الهجرة، وشراء الأراضي، وإقامة المستوطنات، والكيبوتزات، وما يلزمها في فلسطين.

كتب هرتزل في مذكّراته أن «الدولة اليهودية» ولدت في ذلك اليوم، وقد ترى النور في غضون 50 عاماً. وللمفارقة، صدر قرار الأمم المتحدة رقم 181، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود لإقامة وطن قومي لهم، وكان ذلك بالضبط بعد 50 عاما. وتلك كانت بداية حلم الدولة اليهودية على أرض فلسطين، أو حلم بازل، أو حلم تيودور هرتزل الذي يعتبره اليهود الأب الروحي لدولة إسرائيل.

وكانت فلسطين، في ذلك الوقت، جغرافياً، جزءاً من دولة الخلافة العثمانية، مجموعة من الولايات، أبرزها بيت المقدس وحيفا ويافا، وقائم مقاميات، مثل غزة وبئر السبع. وأهل فلسطين العرب يقيمون في تلك الولايات في كنف دولة الخلافة العثمانية، مع وجود جالية يهودية محدودة للغاية في غرب القدس، وعلى ساحل يافا. ولم تكن هناك قيود على التحرّكات الفردية، أو تحرّكات المجموعات الصغيرة، طالما تمت في إطار سيادة الدولة العثمانية.

لم يُدرك عرب فلسطين، ولا غيرهم من العرب، في ولايات الدولة العثمانية، أبعاد الحلم الصهيوني، في ذلك الوقت، فقد كان الجميع يعيش في عالم «الوهم»، وهم دولة الخلافة الكبرى والتي كان العالم الغربي قد بدأ يتعامل معها باعتبارها «الرجل المريض»، بينما العرب، في فلسطين وغيرها، يعيشون في وهم السلطنة العثمانية. مضت المنظمة الصهيونية العالمية، وجهازها التنفيذي، الوكالة اليهودية، في تحقيق الأهداف التي حدّدها برنامج بازل لتحقيق الحلم اليهودي. وعلى الجانب الآخر، ظل العرب يعيشون في الوهم. وجاءت الإشارة الأولى لتحقيق ذلك الحلم، بشكل مبكر، في خريطة اتفاق سايكس - بيكو التي قسمت كل العالم العربي، بعد سقوط الدولة العثمانية، إلى دول ودويلات، ذات كيانات حكم هيكلية، ملكيات وإمارات ومشيخات وحكومات، بينما تركت منطقة واحدة خالية من أي كيان إداري وطني وهي فلسطين، ثم جاءت الإشارة الثانية الأكثر وضوحاً، عندما أصدرت الحكومة البريطانية إعلانها وعد بلفور الذي صرّحت فيه بأنها تعترف بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قبل أسابيع من دخول قوات الجنرال اللنبي القدس واحتلال فلسطين، ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بتأييد دولي، مع تولي بريطانيا كل شؤون الحكم والإدارة في فلسطين.

يقترب الحلم اليهودي من التحقق، والعالم العربي يعيش في حالة عدم التوازن، والوهم، وعدم اليقين، بعد خروجه من تحت عباءة دولة الخلافة العثمانية المنهارة، وضياعه في دوامة الكيانات الجديدة التي تبحث عن هوية، منها ما ذهب يبحث عن هويةٍ قومية عربية، ومنها من وجد في الهوية القُطرية الوطنية ملاذاً له، ومنها من تمسّك بالهوية القبلية الأسرية. وكانت الواقعة عندما نفذت بريطانيا قرارها إنهاء انتدابها على فلسطين، في 14 مايو/ أيار 1948. وفي اليوم التالي، أعلن مسؤول الوكالة اليهودية في الداخل الفلسطيني، بن غوريون، قيام دولة إسرائيل. وهكذا أمسكت المنظمة الصهيونية العالمية بأطراف حلم الدولة. على الجانب الآخر، جاء رد الفعل العربي، من دولتين من دول الطوق مع فلسطين، مصر والأردن، حيث اتفق كل من ملك مصر فاروق وأمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين على اجتياح الأراضي الفلسطينية، وتأديب تلك «العصابات الصهيونية» التي تجرأت وأعلنت قيام الدولة اليهودية. وللأسف الشديد، كان ذلك في إطار «الوهم»، وفي تلك المرة كان وهم القوة. وجاءت النتيجة هزيمة مروعة، انتهت بالنكبة، وتكريس وجود دولة إسرائيل التي اعترفت بها الدول العظمى، كما تم الاعتراف العربي الضمني بها، عندما وقعت الدول العربية الأربع المحيطة بإسرائيل، وخصوصا مصر والأردن، اتفاقيات الهدنة معها.

> الأمل في أجيال فلسطينية تأتي من رحم المقاومة الحقيقية، تحوّل الوهم العربي القديم والجديد إلى حلم حقيقي

استمر الحلم اليهودي، واستمر الوهم العربي. ودارت جولات عسكرية عربية - إسرائيلية ما بين حربي العدوان الثلاثي 1956 ويونيو/ حزيران 1967، وما تبعها من حرب الإستنزاف الطويلة، وحرب أكتوبر (تشرين) 1973، وحروب إسرائيل ضد لبنان وقطاع غزة، وحدثت أيضاً ما تُعرف بعمليات السلام ما بين الدولة العربية الأكبر، مصر، وإسرائيل، ثم مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الأردن.

(كاتب مصري)

في مفهوم «الانتخابات التشريعية» السورية

حسين عبد العزيز

يظل الاقتراع العام، في نهاية المطاف، الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، فبدون العملية الانتخابية والتمثيل السياسي الصحيح، لا يمكن الحديث عن مجتمع ومؤسسات ديمقراطية. والانتخابات استحقاقات مهمة، ومؤشرٌ واضحٌ على أن الانتقال إلى الديمقراطية قد انطلق بالفعل، وعلى أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل. ولهذا ينظر إلى الانتخابات عنصراً جوهرياً في مرحلة اتخاذ القرار. ولكن العملية الانتخابية لم تعد معياراً كافياً لتقويم الديمقراطية في عصرنا الحالي، فحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني والمواطنة وفصل السلطات أضحت المقوّم الحقيقي للديمقراطية والليبرالية. والانتخابات وحدها لا تضمن مطلقاً رسوخ النظام الديمقراطي، كما تقول تيري لن كارل، وتجارب التاريخ كثيرة في هذا المجال، فكم من دولةٍ أجرت انتخابات منتظمة، وبقيت في دائرة الأنظمة التسلطية.

ليس هدف الانتخابات التشريعية في سورية إدخال ممثلين جدد للشعب إلى الهيئة التشريعية (البرلمان) المناط بها وضع التشريعات القانونية ومراقبة أداء الحكومة، وإنما الهدف إدخال ممثلين للنظام إلى هذه الهيئة. الفرق كبير بالطبع: في الانتخابات التشريعية داخل النظم الديمقراطية، يجري انتخاب النواب من الشعب بشكل مباشر، وهذا يعني أن الشعب حالة ثابتة غير متغيرة، إنه معطىً تاريخي ثابت، وما يتغير فيه هو إرادته. ومع تغير هذه الإرادة، تتغير الشخوص المنتخبة بين فترة وأخرى، أما في النظم الاستبدادية (سورية مثلاً) الثابت هو النظام وليس الشعب، ولمّا كان الشعب غير موثوق به، فالحل يكون باختيار شخوص تابعين للنظام، ويعملون على خدمته على حساب مصالح المجتمع.

إنه قلب قانوني لروح السياسة، أو لفن الحكم إذا ما استعرنا عنوان كتاب غوستاف لوبون «روح السياسة»، تلك الروح التي تكمن مقوماتها في روح الأفراد وروح الشعوب ودروس التاريخ، لا في روح الأنظمة وروح الحكام. واختيار النائب من أعلى وليس من أسفل يؤدي إلى قلب مهمته، فبدلاً من أن ينتخب الأكثر حكمةً والأكثر فهماً لتمثيل البرامج السياسية والاقتصادية لمنتخبيه، يتحول منصب النائب إلى مكرمةٍ من النظام للخدمات التي قدّمها ويقدّمها. وعليه، ليست الانتخابات التشريعية في سورية شأناً عاماً، كما هو الحال في الدول الديمقراطية أو تلك السائرة في الطريق الديمقراطي، فلم تستطع العملية الانتخابية نقل القوة الاجتماعية الكامنة في الأفراد والجماعات إلى قوةٍ سياسيةٍ تعبر عن نفسها بأدوات ديمقراطية. ومع غياب التمثيل السياسي الحقيقي، أضحى «مجلس الشعب» ساحة للتنافس على المكانة والنفوذ ورعاية الزبونية، بحيث أصبح التملق والولاء مدخليْن للوصول إليه، ثم حدث تحوّل مهم في مسار المجلس خلال العقدين الماضيين، مع دخول رجال أعمال حديثي النعمة، معظمهم من صنيعة النظام، والنتيجة أن المجلس لم يعد ساحةً للمكانة والنفوذ فحسب، بل أصبح سوقاً للبازار تتم عبره الملاءمة بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال السياسي.

ومن المهم هنا التمييز بين الانتخابات التي تجرى في سورية مثلاً والانتخابات في بعض النظم التسلطية، فكثير من هذه الأنظمة تجري انتخابات ديمقراطية نسبياً، لكنها تبقى غير ديمقراطية من نواح عديدة، ولذلك توصف عادةً بأنها مجرّد ديمقراطيات انتخابية (روسيا، فنزويلا، بعض الدول الأفريقية واللاتينية).

ثمّة عملية انتخابية جرت فعلاً في هذه الدول، لكنها لم تؤدّ إلى ديمقراطية حقيقية، ولم تؤسس للمنافسة والمشاركة السياسية، فضلاً عن غياب البعد الليبرالي فيها، أي ضعف حاد في سيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحقوق الأساسية وحريات التعبير والتجمع والمعتقد والملكية. أما في سورية فالأمر مختلف، فلم تجر عملية انتخابية حقيقية بالأساس، وما الاقتراع الذي يقوم به الناخبون إلا شكل مزيف، لأن تصويتهم يُرمى في سلة المهملات. ومع ذلك، فإن إجراء الانتخابات في توقيتها أمر مهم للديكتاتوريات:

> النظام بحاجة كل أربع سنوات إلى إدخال مؤيدين جدد، بما يوسع من لعبة المصالح ويوسع المجال التداولي للسلطة

أولاً، لأنها توصل رسالة إلى المجتمع الدولي بأن ثمّة عملية انتخابية من نوع ما تجرى، وثانياً لأنها توهم عوام القاعدة الشعبية للنظام الديكتاتوري بأن ثمّة نوعاً من الديمقراطية. وفي محاولة للتضليل، اعتمد النظام البعثي ما سمّي «الاستئناس»، وهي آلية مخترعة، غرضها إضفاء نوع من الشورى الكاذبة للقواعد الشعبية.

تقوم فكرة الاستئناس على التخلّي عن قوائم الانتخاب المغلقة، واعتماد اختيار مرشحي حزب البعث على آراء كوادره عبر مؤتمرات موسعة لفروعه، بخلاف الوضع السابق، حيث كان الحزب يفرض مرشحيه من أعلى. وفي الظاهر تختلف الآليات، غير أنه لا يوجد اختلاف من ناحية المضمون والنتائج، لأن الآلية المطبقة تقوم على ترشيح كل مدينة وبلدة ضعف العدد المطلوب لـ «مجلس الشعب»، على أن تختار قيادة الحزب نصفه، الأمر الذي يعني العودة إلى المبدأ الذي كان معمولاً به من سنوات طويلة، وهو أن من يصل إلى البرلمان يجب أن يحظى برضى الحزب وفروع الأمن، وليس رضى الكوادر الحزبية.

(كاتب وإعلامي سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads